

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلحات



Handwritten marginal notes in the top right corner, including the name 'مدرسة الجعفرية' (Madrasat al-Ja'fariyya).

بسم الله الرحمن الرحيم
 الالف عن اجماع الاصغر الباء عن الفتاوى البخارية بقى البقالي بووري
 برهان صاحب محيط بس برهان سمرقندي بد بدر ظاهر بزودوي
 بط بحر محيط بت برهان التزجاني بخ بكر خواهر زاده بص برهان
 الدين الصدر بظ بدر ظاهر برف ابوبكر بن الفضل بك برهان الكاكي
 التاء واقعات كبرى والناتفي بخ تاج الدين اخو حسام الهند فخفة
 الثاء ابواليث والغياثي ثو ثوري اجيم جت جمع التفاريق جس
 اجناس لنا طفي جص جامع الصغير جع جمع العلوم جد جامع الكبير
 جن جمع البخاري جبه ابوجعفر الهندواني الحاء حكي ابو حفص الكلي
 حمرا ابو حامد حل حلواني الحاء حح حندي خح خلاصه عدبه خو خبير
 وتزي الذال ذ خزانه الامال السراء ذر روضه الزاي زياد السنين سبخ
 اسجاي سي سيفنا سايلى سم اسما عيل المتكلم ش سمرقندي في مجموعات
 الشين ش شرح بكر خواهر زاده شخ شمس الائمة الحلواي شد شرح ارشاد
 شتر شمس الائمة الاوز شري شيز بزدرى شش شرح سرختي شص شرح
 صباغي شظ شرح ظهر شط شرح الرطحاوي شع شرف الائمة العيني شق شرح
 تدرى شيق شرح بقالي شمر شرف الائمة الملكي شز شرح الزيات شه
 شام الامامي شب شرح ابوزر الصادع الفتاوى الصغرى صبق صلا
 ابقا بس اصل مع صلوة العلاء صب صلوة برهان الائمة صهب الصدر
 صم صم الصادع ضياء الائمة الحجي واو الايضاح الطاء ط محيط طح
 طحاوى طظ ظهيري طرباشي ظم طرغينا طاني العين عت علا تا جري
 عم علا تزجاني عح علا حماني عخ علا خياطي على السغدي عيون عك
 عي الائمة الكرابش عن الائمة النسفي عم عمر الحافى علا الدين الزاهر
 عطر بن حنق السغدي عخ عبدالرحيم الخويني عمت علان يعني علا الائمة
 عزم العزمين وضاء بتليم للثقلين ما بين الشرق والغرب بنان افضل المرسلين صل الله عليه

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the page, containing various annotations and references.

وقفا

الهمامي وعلا الائمة التاجري الفاء ف فتاوى برهان ف فتاوى اللث
 فتح فتاوى خواهر زاده فس فتاوى السمرقندي فص فتاوى صاعد فف فتاوى
 العصر ففن الفضلي فن فتاوى النسفي فح فتاوى العصر لعلي السعدي فخر
 فقيه ابوجعفر الكفاف فب قاضي بديع فح جلال البخاري فغ قاضي خان فقص
 قاضي صدر فقط قاضي ظهير فق قاضي عبد الجبار قي قدوري ففم قاضي علا المرزوق
 فقم قاضي الفقا المتكلم قبض قاضي ابواليسر الكاف كب كمال الائمة الباغي كح
 ركن الدين الخراف كص ركن الصباغي صا دي ك كفاية كن ركن الدين الو بخاني
 الميم مت مجرد الائمة التزجاني مخ مجرد الائمة التزجاني مح محسن مروزي مكل املى مرفى
 مخ مجرد الائمة الخياط النون مخ مخ الائمة الحكيم نظ نظم زند وبنتي فر نور الائمة
 المنصوريان ن نوازل فخر نجم الائمة البخاري الواو وب واقعات برهان و ح واقعا
 حشام الشهيد ايباء مع الهاديي يوسف بلاللي يت يوسف ترحمان صغير
 يف فتاوى احصره هدايه والبار في تعليمه الباقي الوافي واهه اعلم

فهرست هذا الكتاب

طهران : صلوة : زكوة : صور : حج : نكاح : طلاق : عتاق : ايمان :
 : شرفه : حدود : سيير : كراهيه : تحري : اباقي : مفقود : لقطه : غضب :
 توديعه : عاريه : شركة : صيد : ذبايح : اضحية : وقف : هبه : مبيوع :
 شفعة : قسمه : امارات : اذات : شهادت : دعوى : اقاربي : وكالة : كفالة :
 حواله : صلح : رهن : مديونا : مزارعة : مضاربه : شرب : اشربه : اكره :
 زنادون : جنيات : وصايا : قرايض : شروط : مساييلم يوجد في الكتب
كتاب الطهارة وهو اثني عشر بابا **الاول** في الوضوء **فح**

Vertical handwritten marginal notes on the left side of the page, providing additional commentary or corrections.

Handwritten notes at the bottom of the page, likely related to the 'Book of Purification' mentioned in the main text.

او وصية عن الميت
 وتبرع بغيره على البيع
 اذا اطلب الفقهاء فان
 القاضى ح

القاضى ويقض الدين **شظ** الدين المستغرق يمنع المالك الوارث حتى لا يملك بيعها ولا هبتها
 ولو وهب ثم سقط الدين لا ينفذ ولو اعتق ثم سقط نفذ **ن** قال لامرته
 ان دخلت دار فلان فانت طالق فدخلها بعد موته وعليه دين مستغرق قال
 محمد بن سبله طلقت لان الدار ملك الميت وقال ابو الديث لا يثبت لانه وان كان
 عليه دين فقد زال عن ملكه بالموت ولهذا يتوقف عتق الوارث على قضاء الدين
 ولو كان ملك الميت لبطل **شظ** ذكر البرخرى ان الدين وان قل يمنع الوارث الوصى
 المومر عن النكح في التركة وعن ابي حنيفة رحمه الله لا يقسم القاضى التركة حتى يقض الدين
 وقيل يقف قدر الدين ويقسم ما بقى **ش** عن المرتضى الدين وان قل يمنع المالك القدر
 كالقنط التركة مستغرقة بالدين وجاء غير يدعى ديناً على الميت وانما تقبل بيته
 على الوارث لا على غيرهم آخر ولكن لا يخلف الوارث لان فايته التركة الذى هو اقراره ولو
 لواقع بالدين والتركة مستغرقة لا يصح اقراره ولا يظهر الدين في حق الغير **م** وينبغي ان
 يظهر في حق نفسه ولكن مع هذا لا يخلف لامر هو هو **باب** **م**
 اوصى بثلاث ماله لا تدخل الدين **ص** يدخل **ح** اوصى بداره على مصالح مسجد معبر
 فهو وصية برقيبتها تباع فيها **م** هي وصية بغلته فله تباع **باب** **تصفيات**
المريض **م** في **د** باع المريض واشترى من وارثه بمثل قيمته لا يقم اصلاً قبل
 اجازة الورثة عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ما يصح وان كان لا يصح المحاباة عند الكل
 اجازة الورثة اولا ويقال للمشتري اماناً ببلغ الثمن المقام القيمة والا يفسخ البيع
 وفي الزيادات نفى البيع من الوارث لا يصح من غير اجازة الورثة وعندها يقع
 والمحاباه من الوارث لا يصح الا باجازة بقبلة الورثة بالاجماع قال **م** وهو الصحيح
ش لو اشترى المشتري شيئاً من وارثه بمثل قيمته بعيانه الشهود واعطاه الثمن
 جاز والوارث انما يخالف الاجنبى في الاقرار فاما في ما ثبت فكلينته فمما سوا **ق** **م** مريض
 اشترى من وارثه شيئاً بمثل القيمة بدين له عليه على وارثه لا ينفذ جواز ان لا يجد الوارث
 شيئاً فيبيعه منه **ش** **م** **ك** باع عيماً من التركة لبعض ورثته بمثل الثمن فاقرباً شيفاء
 الثمن

مريض تقرب مال في جهات ووارثه حاضر
 فاستأذن الفقهاء لان سكوتهم ليس باجازة
 فاستأذن الفقهاء لان سكوتهم ليس باجازة
 فاستأذن الفقهاء لان سكوتهم ليس باجازة

قضية
 بغيره
 على البيع
 اذا اطلب
 الفقهاء فان
 القاضى ح

الثمن منه فاجازة الورثة وصرفوه في استيفاء الثمن ثم مات ورجعوا عن الاجازة يبيع ثمن
 المبيع ويبقى تركه الميت **م** **ح** محوم كحى غيب يبيع ثمنه صاحب فراش لا يطبق القيام
 وفي غير ثمنه يقوم كحواجج في الشوق وغيره اذا تبرع في يوم نوبته ومات بعد ايام يعتبر من
 كل المال **نقف** سبعة اشيا من ثلث مال الميت وصاياها كلها وهباته في مرضه وصدقائه
 ومحاباته في البيع والشراء والاجان والاستيجان والمهور وعتق مكاتبه في مرضه وعتق
 مدبرته وحقوق الله كلها مثل الصوم والصلوة والحج والزكوة والكفارات والنذور اذا اوصى
 بها في قول ابي حنيفة واصحابه وعند اهل الحديث كل ما من كل المال **م** **ح** ابن وام مريض وللام عليه
 دين فمات الابن ثم ابرته عن الدين بعد موته يعرض من الثلث لانه وصيه للاجنبة لانه لمات عن كل كونه
 وارثاً **باب** **مسائل متفرقة** **ش** القاضى باير الوصى بالتجار والشركة في مال اليتيم دون المعاملة
 لاجل الربح **ح** اوصى لابن بنته اليتيم وترك ابنتين فاتفقا الوصيه على اليتيم بدون اذن القاضى
 ان كان في عيالها وموصيها يعقل القبض **كتاب الفرائض** **م** صلب برجله فقطع وارثه
 اجبل فوقه منكو سوا مات لا يحرم الميراث فلومات عن اخت المعتق وبنت ابنه فالتركة بينهما
 نصفان وهذه رواية عن ابي يوسف وهو اختيار المشايخ **ح** بنات المعتق وذو وارث
 يرثون في زماننا اذ لم يكن للمعتق وارث وكذا يرث على الزوج والزوجة في زماننا **م** مات
 عن زوج فصرح الزوج النصف الباقي الى مسلم مصلح عالم محتاج يجزى عن الله تعالى **ح** **م** ام ولد
 زوجت وولدت منه ومات ابوهم لا يرثون منه **ج** وام الولد من متاعها يعني بعد موت مولا
 ملكه وقميص ومقنعة استحسانا وكذا الوصية وعنق عبده فله خفاة وقلمسوة وقميصه **و**
 وسر اوليه دون الشيف والمنطقة الا ان يقول له متاعه فهو وصية عبد الله ابن المبارك لغلاة
 قال رحمه الله وسيله ثياب ام الولد كذلك في **م** برواية ابن سماعه عن محمد بن مسلمه ثياب
 العبد نظر فقد ذكر **م** **م** واما المدير فليس له شيء من الثياب وغيرها لانه يخرج من الثلث
 وام الولد من جميع المال قال استاذنا سيدت عمن ماتت عن زوج وبنتين واخ
 اب وام ولا مال لها سوى مهر على زوجها يايه دينار ثم ماتت الزوج ولم يترك الاختين ديناراً
 فقلت يقسم بين البنتين والاح اتساعاً بقدر سهامهم لانه ذكر في كتاب العيى والدين اذا
 كان الوارث من غيرهم ولا هذا الاختلاف لوجوه قوي القوي الفخرى برون اذ في الوالى الفخرى برون اذ في الوالى
 فانما في الوالى الفخرى برون اذ في الوالى الفخرى برون اذ في الوالى الفخرى برون اذ في الوالى الفخرى برون اذ في الوالى

قضية
 بغيره
 على البيع
 اذا اطلب
 الفقهاء فان
 القاضى ح

قضية
 بغيره
 على البيع
 اذا اطلب
 الفقهاء فان
 القاضى ح

مريض تقرب مال في جهات ووارثه حاضر
 فاستأذن الفقهاء لان سكوتهم ليس باجازة
 فاستأذن الفقهاء لان سكوتهم ليس باجازة
 فاستأذن الفقهاء لان سكوتهم ليس باجازة

هذا الوكيل بالفسخ هذا البيع مع هذا المدعى فبقيت من الارض المدعى عليه بلا غير حق
 فانكر وكيل المدعى عليه هذا ذلك فاقام وكيل المدعى البيعة على ذلك فحكمت بمحض المتخاصمين
 هذه الارض ملكا للمدعى بهذا السبب ويكون ما في يد المدعى عليه غير حق فقال فيه خلاص وجوه
 احدها انه لم يقل في الدعوى وكل المشتري فلانا انه اذا حضر البايع الثمن فاقبضه ثم افسخ
 البيع معه وكذا لم يقل وفي الثمن الى هذا الوكيل بالبيع معه بل قال وفسخ الوكيل والواول الجمع
 المطلق فلا يعلم من هذا ان الفسخ كان بعض قبض الثمن وكذا الوكيل بالفسخ وان اردنا ان
 هذا الترتيب لكن بحسب صنون السجلات عن سئلة والثاني انه قال وفسخ هذا الوكيل بالبيع فبقيت
 الارض في يد المدعى عليه غير حق وليس كذلك لانه ان كان هذا بتعاقب فسخه او عن سائل الا بفسخ
 لا يكون الارض في يده غير حق بالم يطالبه البايع بتسليمها الا ان اصل القبض كان حق والثالث انه قال
 فحكمت بكون هذه الارض ملكا للمدعى بهذا السبب الفسخ ليس بسبب الملك بل مواعاةة القديم
 ملكه او تقوية الملك الرهن والرابع انه قال فحكمت بمحض المتخاصمين ولم يذكر عن حكم ولو قال حكمت
 على وكيل المدعى عليه يصح وانما يصح الحكم على المدعى عليه بمحض من الوكيل **باب مسائل الوجود**
 فيها رواية منصوصة والاجواب من المتأخرين شافى اشترى الوكيل له بوجه وسلمه للموكل ثم
 غاب الوكيل اومات او هو حاضر لكن لم يخاصم البايع هل للموكل ان يرد على البايع وصلى القاض
 اذا قدر له القاض نفقة ينفقها على الصغار فانفق عليهم اكثر من ذلك لعدم كفاية المفروض لهم
 او لغللة الشغل هل ذلك وهل ضمن ولو انفق الزيادة من مال نفسه ليخرج هل الرجوع ادعى
 العصى رطله معاتمة ساعى التعاقب شمحات العصى اشترى اقرباؤه منها او من الاخير لا غير
 شرط الواقف في وقف الضيعة والدار يقبضها من يكون لهم النوبة ان شاء واو يخضع كلا
 منهم بنفسه استغله لا وانفعا عما دام حيًّا ثم من بعده ينتقل التوبة اليه كذلك هل
 يصح هذا الشرط حتى يموت قسمته ويخضع كل واحد بذكر وان الباقون بعد الفسخ باع
 ملك غيره بغير اذنه وتقا بضا ايراد الفصول او المشتري منفسخ العقد هل يكون ذلك واحد من
 العوض مجوسا بالآخر جده كما في البيع الفاسد اذ يبرم على كليهما وما قبض ابتداء الوكيل
 فرفاهة نسا وقيمة مبرر الا يبلغ اربعين وقيمة فنان يزيد عليها فالمعتبر قيمة مدير المقيمة فنانا
 لان الثلث ينسب بالغير ولو وجد الشرط فالتقدير بغيره

بالفسخ ثم فسخ الوكيل
 فانما يصح الحكم على المدعى عليه بمحض من الوكيل
 فانما يصح الحكم على المدعى عليه بمحض من الوكيل

بشر اقبية الصبي منها على تقدير ان
 ثمة كقيمة ومناخنة حتى لو كان كل
 واحد من المدعىين باه او فقط بورت
 الابن المدعى عليه نصف مال كل واحد
 منها ولو كانت كل منهما بنت اخوي
 فقط يورث ثلث مالهما كما لو لم يمت
 ثم من يورث اقرباؤه ما ورث
 منها على الترتيب الذي ذكر في باب
 المناخنة في كتاب الترتيب

هذا الوكيل بالفسخ هذا البيع مع هذا المدعى فبقيت من الارض المدعى عليه بلا غير حق

اذا كان على بعض الورثة دين من جنس عين التركة بحسب ما عليه من الدين كان عين ويترك
 حصته عليه ويترك العين لانفساد عين من الورثة فحسبنا على الزوج من المهر خمسة وعشرين
 دينارا كان عين وبني الحسنون ديناراً في نصيب البناتين والاخر فيكون بينهم على ثلثها من
 من اصل المسلة وقد اتي كثير من مفتي زماننا انه يصح ان يحسبون بينهم ثلثا وان غلط فاحش
كتاب الشروط باع دارا منه الصغير ولم يكتب في الصك انه باع حكم الولاية يصح قال استاذنا
 وفيه نظر وخيفة الصلح المرأة عن مهرها بشئ ملفوف لا بد وان يكتب انه صالحها على ثوب ثوب
 بعينه لانه اذا لم يكتب بعينه يكون صالحا على ثوب منكر قال في صك جازت بيع باذن
 القاض من التركة الى قضاة دين الميت في اخر وضمان الدرر على البايع في هذا الصك السادس
 وجهين احدهما انه لا ضمان في البيع على امين القاض الثاني انه ليس فيه ان التزم بطلب دينه لانه
 اذ لم يطلبه لبايع في ذلك من التركة وقال في صك محدود وكتب في احد صدوره ارض فيها عام
 فلان بن فلان هو فاسد ويبيع ان يقول الارض في يد فلان بن فلان جواز بغير اتمام
 من الحد فيدخل الارض الخالي في البيع وقال يكتب في صك الدار المبيعة اذا كان الجدار مشتركا
 والحد الفلاني ينتهي الى دار فلان وقد دخل نصف الجدار الثلث من هذه الدار وبين الدار المبيعة
 هذه في هذا البيع وانما يكتب الجدار مشترك بين البايع وبين صاحب هذه الدار لانه تنصيص
 على انه يفتن هذا الجدار على ملك البايع ولو كتب وكان هذا الجدار مشترك بينهما او واجدار مشترك
 بين المشترى وصاحب هذه الدار لا يكون فيه ذكر دخوله في البيع وقال في صك وقف دار كتب
 فيه وقفها بجميع حقوقها وسبلها واجرا ولبنها وطينها وارضها لا كتب الميرج وطينها و
 ترابها لانه منقول ويلحق باجزتها ولبنها المركبة فيها حتى يخرج عن كونها منقولة قال
 وهذا حسن **كتاب الخيل** الشيف قال المطلقة الرجعية اذا اجعت فانت طالق ويجعله
 ان تعاقب **باب السجلات** والحد فيها عرض على سجل دعوى وكيل المدعى ارضا على
 وكيل المدعى عليه قد كتب فيه انه ادعى وكيل المدعى هذا على وكيل المدعى عليه هذا المدعى باع
 من هذا المدعى عليه ارضا بكذا دينارا او وكل المدعى عليه هذا فلانا انه اذا حضر هذا البايع
 الثمن فاقبضه وافسخ البيع وان هذا المدعى او في الثمن الى هذا الوكيل بالفسخ وفسخ
 هذا الوكيل بالبيع فانفسخ هذا الوكيل بالبيع فاقبضه ثم افسخ
 البيع معه وكذا لم يقل وفي الثمن الى هذا الوكيل بالبيع معه بل قال وفسخ الوكيل والواول الجمع
 المطلق فلا يعلم من هذا ان الفسخ كان بعض قبض الثمن وكذا الوكيل بالفسخ وان اردنا ان
 هذا الترتيب لكن بحسب صنون السجلات عن سئلة والثاني انه قال وفسخ هذا الوكيل بالبيع فبقيت
 الارض في يد المدعى عليه غير حق وليس كذلك لانه ان كان هذا بتعاقب فسخه او عن سائل الا بفسخ
 لا يكون الارض في يده غير حق بالم يطالبه البايع بتسليمها الا ان اصل القبض كان حق والثالث انه قال
 فحكمت بكون هذه الارض ملكا للمدعى بهذا السبب الفسخ ليس بسبب الملك بل مواعاةة القديم
 ملكه او تقوية الملك الرهن والرابع انه قال فحكمت بمحض المتخاصمين ولم يذكر عن حكم ولو قال حكمت
 على وكيل المدعى عليه يصح وانما يصح الحكم على المدعى عليه بمحض من الوكيل **باب مسائل الوجود**
 فيها رواية منصوصة والاجواب من المتأخرين شافى اشترى الوكيل له بوجه وسلمه للموكل ثم
 غاب الوكيل اومات او هو حاضر لكن لم يخاصم البايع هل للموكل ان يرد على البايع وصلى القاض
 اذا قدر له القاض نفقة ينفقها على الصغار فانفق عليهم اكثر من ذلك لعدم كفاية المفروض لهم
 او لغللة الشغل هل ذلك وهل ضمن ولو انفق الزيادة من مال نفسه ليخرج هل الرجوع ادعى
 العصى رطله معاتمة ساعى التعاقب شمحات العصى اشترى اقرباؤه منها او من الاخير لا غير
 شرط الواقف في وقف الضيعة والدار يقبضها من يكون لهم النوبة ان شاء واو يخضع كلا
 منهم بنفسه استغله لا وانفعا عما دام حيًّا ثم من بعده ينتقل التوبة اليه كذلك هل
 يصح هذا الشرط حتى يموت قسمته ويخضع كل واحد بذكر وان الباقون بعد الفسخ باع
 ملك غيره بغير اذنه وتقا بضا ايراد الفصول او المشتري منفسخ العقد هل يكون ذلك واحد من
 العوض مجوسا بالآخر جده كما في البيع الفاسد اذ يبرم على كليهما وما قبض ابتداء الوكيل
 فرفاهة نسا وقيمة مبرر الا يبلغ اربعين وقيمة فنان يزيد عليها فالمعتبر قيمة مدير المقيمة فنانا
 لان الثلث ينسب بالغير ولو وجد الشرط فالتقدير بغيره

فيها رواية منصوصة والاجواب من المتأخرين شافى اشترى الوكيل له بوجه وسلمه للموكل ثم غاب الوكيل اومات او هو حاضر لكن لم يخاصم البايع هل للموكل ان يرد على البايع وصلى القاض اذا قدر له القاض نفقة ينفقها على الصغار فانفق عليهم اكثر من ذلك لعدم كفاية المفروض لهم او لغللة الشغل هل ذلك وهل ضمن ولو انفق الزيادة من مال نفسه ليخرج هل الرجوع ادعى العصى رطله معاتمة ساعى التعاقب شمحات العصى اشترى اقرباؤه منها او من الاخير لا غير شرط الواقف في وقف الضيعة والدار يقبضها من يكون لهم النوبة ان شاء واو يخضع كلا منهم بنفسه استغله لا وانفعا عما دام حيًّا ثم من بعده ينتقل التوبة اليه كذلك هل يصح هذا الشرط حتى يموت قسمته ويخضع كل واحد بذكر وان الباقون بعد الفسخ باع ملك غيره بغير اذنه وتقا بضا ايراد الفصول او المشتري منفسخ العقد هل يكون ذلك واحد من العوض مجوسا بالآخر جده كما في البيع الفاسد اذ يبرم على كليهما وما قبض ابتداء الوكيل فرفاهة نسا وقيمة مبرر الا يبلغ اربعين وقيمة فنان يزيد عليها فالمعتبر قيمة مدير المقيمة فنانا لان الثلث ينسب بالغير ولو وجد الشرط فالتقدير بغيره

فيها رواية منصوصة والاجواب من المتأخرين شافى اشترى الوكيل له بوجه وسلمه للموكل ثم غاب الوكيل اومات او هو حاضر لكن لم يخاصم البايع هل للموكل ان يرد على البايع وصلى القاض اذا قدر له القاض نفقة ينفقها على الصغار فانفق عليهم اكثر من ذلك لعدم كفاية المفروض لهم او لغللة الشغل هل ذلك وهل ضمن ولو انفق الزيادة من مال نفسه ليخرج هل الرجوع ادعى العصى رطله معاتمة ساعى التعاقب شمحات العصى اشترى اقرباؤه منها او من الاخير لا غير شرط الواقف في وقف الضيعة والدار يقبضها من يكون لهم النوبة ان شاء واو يخضع كلا منهم بنفسه استغله لا وانفعا عما دام حيًّا ثم من بعده ينتقل التوبة اليه كذلك هل يصح هذا الشرط حتى يموت قسمته ويخضع كل واحد بذكر وان الباقون بعد الفسخ باع ملك غيره بغير اذنه وتقا بضا ايراد الفصول او المشتري منفسخ العقد هل يكون ذلك واحد من العوض مجوسا بالآخر جده كما في البيع الفاسد اذ يبرم على كليهما وما قبض ابتداء الوكيل فرفاهة نسا وقيمة مبرر الا يبلغ اربعين وقيمة فنان يزيد عليها فالمعتبر قيمة مدير المقيمة فنانا لان الثلث ينسب بالغير ولو وجد الشرط فالتقدير بغيره

فيها رواية منصوصة والاجواب من المتأخرين شافى اشترى الوكيل له بوجه وسلمه للموكل ثم غاب الوكيل اومات او هو حاضر لكن لم يخاصم البايع هل للموكل ان يرد على البايع وصلى القاض اذا قدر له القاض نفقة ينفقها على الصغار فانفق عليهم اكثر من ذلك لعدم كفاية المفروض لهم او لغللة الشغل هل ذلك وهل ضمن ولو انفق الزيادة من مال نفسه ليخرج هل الرجوع ادعى العصى رطله معاتمة ساعى التعاقب شمحات العصى اشترى اقرباؤه منها او من الاخير لا غير شرط الواقف في وقف الضيعة والدار يقبضها من يكون لهم النوبة ان شاء واو يخضع كلا منهم بنفسه استغله لا وانفعا عما دام حيًّا ثم من بعده ينتقل التوبة اليه كذلك هل يصح هذا الشرط حتى يموت قسمته ويخضع كل واحد بذكر وان الباقون بعد الفسخ باع ملك غيره بغير اذنه وتقا بضا ايراد الفصول او المشتري منفسخ العقد هل يكون ذلك واحد من العوض مجوسا بالآخر جده كما في البيع الفاسد اذ يبرم على كليهما وما قبض ابتداء الوكيل فرفاهة نسا وقيمة مبرر الا يبلغ اربعين وقيمة فنان يزيد عليها فالمعتبر قيمة مدير المقيمة فنانا لان الثلث ينسب بالغير ولو وجد الشرط فالتقدير بغيره

نَهَائِلُ الْعِظَمَاءِ وَالْمُفَضَّلِينَ